بعد خطاب الرئيس

الغائب من خطاب رئيس الحكومة

■ بقلم: هاني المصري

بعد ثلاثة أيام فقط على خطاب الرئيس محمود عباس للشعب الفلسطيني، وجه إسماعيل هنية، رئيس الحكومة، خطاباً مماثلاً قدم فيه رواية الحكومة عما جرى، وهي تختلف كثيراً عن الرواية التي قدمها الرئيس.

وإذا كان هناك شيء مشترك في الخطابين، فهو التأكيد على أهمية الوحدة وعدم الانزلاق نحو الاقتتال، وترك الباب مفتوحاً للحوار من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية.

قبل التطرق لما ورد في خطاب رئيس الحكومة، لا بد من الإشارة إلى أنه ألقى خطابه غداة أول جولة خارجية له عاد منها بحصيلة جيدة. فهو تحدث عن ٧٠٠ مليون دولار قدمت للحكومة، أو ستأتي إليها، خلال العام القادم، الأمر الذي سمح له بالتحدث بثقة أكبر عن كل شيء، بما في ذلك قرب إنهاء الحصار.

وجاء الخطاب، بعيد تبادل إطلاق النار الذي حدث عند معبر رفح أثناء عودته، والذي يصفه هو بمحاولة اغتيال، بينما تؤكد مصادر الرئاسة أنه مجرد تبادل لإطلاق النار نجم عن الفوضى إثر تدافع المستقبلين له، وبعضهم كان مسلحا، إلى المعبر.

بغض النظر عن مدى صحة الروايتين، فالأمر كله بحاجة إلى تحقيق لكشف الحقيقة، التي يمكن أن تكون أكثر من تبادل لإطلاق النار، وأقل من محاولة اغتيال. إلا أن هذه الحادثة مهما كانت تعطي ميزة لرئيس الحكومة، فهو كان مستهدفا وكان ضحية.

رئيس الحكومة في خطابه غرق في التفاصيل وأضاع الجوهر إلى حد كبير، وأسهب في تفنيد رواية الرئيس، ودافع عن الحكومة وكأنها منزهة عن الخطأ، وردد الرواية نفسها التي نسمعها من الحكومة، ومن حركة "حماس"،

عباس وهنية.. خطابان وبرنامجان. (ا.ف.ب)

منذ الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية وحتى الآن. فالحكومة بلا مال ولا إعلام، وبلا معابر، ولا أمن ولا سفارات، وتم سحب الصلاحيات منها، ولم يصادق الرئيس سوى على ٢٤ مرسوماً، أي حوالي ربع المراسيم التي أصدرتها الحكومة العاشرة.

قفز رئيس الحكومة عن حقيقة أن الخزينة كانت خاوية قبل الانتخابات، وأن الحكومات السابقة كانت تحل أزماتها عبر الديون وبيع الشركات التابعة لصندوق الاستثمار، وأن الجديد هو أن البنوك لم تعد متحمسة على الإطلاق لإقراض حكومة مفروض عليها حصار دولي. لو سلمنا أن نتائج الانتخابات كانت مغايرة، ستجد الحكومة التي كانت ستشكلها "فتح" الخزينة خاوية، وقد تستطيع أن تسدد الرواتب، لأن إسرائيل لن تحتجز الأموال الفلسطينية، التي وصلت حتى الآن إلى ٦٠٠ مليون دولار. وهو مبلغ قادر على حل أزمة الرواتب. فعلى الرغم من الحديث عن الحصار، فإن الأموال العربية والدولية التي وصلت إلى السلطة هذا العام أكثر بنسبة ٣٠٪ من الأموال التي وصلت خلال العام الماضي. العجز الحالي سببه الرئيسي احتجاز إسرائيل للأموال. أما بالنسبة لسحب الإعلام، فادعاء رئيس الحكومة صحيح إلى حد ما، مع إضافة أن وسائل الإعلام الرسمية كانت تابعة للرئاسة منذ تأسيس السلطة، وأن الذي حدث بعد انتخاب "أبو مازن" رئيساً للسلطة الوطنية، أنه منح وزير الإعلام صلاحيات الإشراف على وسائل الإعلام الرسمية من دون تغيير مرجعيتها. والحل المفترض لهذه المعضلة لا يكون بوضع الإعلام تحت سيطرة الحكومة ولا بقائه تحت سيطرة الرئاسة، وإنما وضعه، بوصفه ملكية عامة، تحت إشراف البرلمان، لأن إبقاء الإعلام تحت سيطرة السلطة التنفيذية، أياً كانت، يجعله خاضعاً لها، في حين أننا بحاجة إلى إعلام وطن لا إعلام رئاسة أو حكومة. فوسائل الإعلام تمول من الخزينة العامة، ويجب أن تخدم الشعب كله، و"الدولة" لا السلطة التنفيذية وحدها.

وإذا انتقلنا إلى المعابر، كلنا نتذكر أن الرئاسة عرضت على الحكومة تسلم المعابر وتحمل المسؤولية عن إغلاقها، كما كان يهدد المراقبون الدوليون وإسرائيل، والحكومة قدرت الموقف مشكورة وسمحت بأن تتولى الرئاسة المسؤولية عن المعابر.

أما بالنسبة للأمن، فكلام رئيس الحكومة ينطوي على قدر من الصحة، فأجهزة الأمن موالية للرئيس ومكونة بغالبية أفرادها، خصوصاً قياداتها، من كوادر تنتمي لحركة "فتح"، وهذا أمر خطير لأن الأمن والأجهزة الأمنية يجب أن تكون محايدة ومفصولة عن السياسة وتخدم الوطن لا فصيلاً بحد ذاته، مهما كان دوره التاريخي والراهن. القانون الأساسي المعدل، بعد استحداث منصب رئيس الحكومة، وزع الأجهزة الأمنية المختصة بالأمن الداخلي تحت مسؤولية الحكومة، والأجهزة الأخرى تحت مسؤولية الرئاسة، وهذا يوفر أرضية مناسبة لتضارب الصلاحيات والسلطات والوظائف، وبخاصة أن مجلس الأمن القومي الذي يترأسه الرئيس لم يعمل، فضلاً عن أنه مؤسسة غير قانونية وبحاجة إلى قوننتها قبل ممارستها العمل. لم يتطرق رئيس الحكومة إلى الخطأ الكبير الذي ارتكبته الحكومة رداً على عدم تعاون الأجهزة الأمنية معها، وهو تشكيل قوة تنفيذية بقوام مكون بغالبيته من عناصر "حماس"، بحيث أصبح لدينا جهاز أمن رسمي تابع لحركة "حماس" يقف في موازاة الأجهزة الأمنية التابعة لحركة "فتح"، وهذا يساهم في تمزيق السلطة وفي تعميق تعددية السلطات وحالة الفوضى والفلتان الأمني.

وإذا انتقلنا إلى الموضوع المتعلق بالسفراء، وإلى عدم مشاركة الحكومة في اللقاءات والزيارات، وعدم حضور الرئيس أي اجتماع للحكومة، فهذا كله صحيح، لكنه فرع من أصل، والأصل هو الذي يجب التركيز عليه، وهو الذي غاب عن خطاب رئيس الحكومة.

الأصل هو أن نتائج الانتخابات الحرة والنزيهة التي حملت فوز "حماس" المفاجئ، أدت كذلك إلى وجود حالة من ازدواجية السلطة. فقد أصبح لدينا رئيس شرعي ومنتخب وله برنامج يركز على المفاوضات وعملية السلام كخيار إستراتيجي وحيد (على الرغم من أن المفاوضات متوقفة)، ولديه صلاحيات واسعة في القانون الأساسي، وبخاصة في السياسة الخارجية، والمفاوضات، والأمن، ولدينا مجلس تشريعي منتخب وشرعي، أغلبيته تنتمي لحركة "حماس"، بحيث أعطى الثقة لحكومة شرعية طرحت برنامجاً ينسجم بالجوهر مع برنامج حركة "حماس"، الذي يركز على أن المقاومة هي الخيار الاستراتيجي الوحيد (على الرغم من أن المقاومة معلقة)، ولدى الحكومة صلاحيات واسعة في القانون الأساسي، وبخاصة في السياسة الداخلية بمختلف أشكالها، وتحديداً الأمن الداخلي.

هذا الواقع، الذي يشير إلى حالة من التعددية في السلطات والإستراتيجيات ومصادر القرار والبرامج، أدى إلى تعميق حالة الفوضى والفلتان الأمني، وترافق مع حصار سياسي ومالي دولي وتصاعد العدوان الإسرائيلي بكل أشكاله العسكرية والاستيطانية والعنصرية، وأدى إلى أزمة شاملة على كل المستويات والأصعدة، وإلى تراجع مكانة القضية الفلسطينية وتحولها إلى قضية إنسانية بدلاً من قضية شعب تحت الاحتلال يتوق إلى الحرية والاستقلال.

وفي ظل هذا الواقع، جربت "فتح" إسقاط "حكومة حماس"، أو إضعافها أو إقناعها بالمشاركة بحكومة لا تهيمن عليها، ولم تنجح. وجربت "حماس" الانفراد في الحكومة، أو إقناع الفصائل الأخرى بالمشاركة بحكومة تعتمد برنامجها وتهيمن "حماس" عليها، ولم تنجح. وإذا أردنا تلخيص أسباب الفشل الرئيسية لمحاولات الوفاق الوطني وتشكيل حكومة وحدة وطنية، نجد أنها تكمن في:

أولاً: إصرار "فتح" على اعتماد برنامجها، برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك شروط اللجنة الرباعية، كبرنامج لأية حكومة قادمة. وقد تعاملت مع وثيقة الأسرى والمحددات والمبادرة القطرية والمحاولات الأخيرة التي ركزت على خطاب التكليف كوسائل لتحقيق هذا الهدف.

ثانياً: إصرار "حماس"، بحجة أنها حصلت على الأغلبية في الانتخابات التشريعية، على قيادة أية حكومة تشكل خلال السنوات الأربع التالية للانتخابات التشريعية، برنامجاً وتشكيلةً.

وحتى عندما تنازلت "حماس"، وهي تنازلت فعلاً من خلال التخلي عن موقع رئيس الحكومة وقبول تسع حقائب وزارية، والموافقة على عدم مشاركة رموزها، إلا أنها لم تتخل عن مطلبها الرئيسي من خلال تسمية رئيس حكومة مقرب جداً منها، ولا يختلف كثيراً عن أعضائها، وكذلك الإصرار على تسلم الحقائب السيادية كلها أو حقيبتي المالية والداخلية، والاحتفاظ بالأغلبية في المجلس الوزاري، من خلال التمسك بحق تسمية ثلاثة من الوزراء المستقلين الخمسة المتفق على مشاركتهم. ولا أدري كيف يكون مثل هؤلاء مستقلين فعلاً!

إن على "حماس" أن لا تقفز عن منظمة التحرير وصفتها التمثيلية، كما أن عليها التفريق بين الحكومة الائتلافية، التي تشكل على أساس النصاب البرلماني، والتي تشكلها الأغلبية كما يحلو لها، ووفقا للأحزاب والقوائم التي تتفق على تشكيلها، وبين حكومة الوحدة الوطنية التي تشكل على أساس النصاب السياسي، وتلحظ أحجام الكتل بالمجلس التشريعي، ولكن لا تعتمد هذه النسب كلياً، وبخاصة أن الأغلبية التي حصلت عليها "حماس" أغلبية في المقاعد، وجاءت بسبب النظام الانتخابي (نسبي ودوائر)، إلا أنها لم تحصل على ذات الأغلبية في الأصوات، إن لم أقل أنها حصلت على عدد أصوات أقل من الأصوات التي حصلت عليها "فتح"، ولكنها ضاعت في ظل تشتت أصواتها في الدوائر بعد ترشح أعداد كبيرة من الفتحاويين ضد بعضهم البعض.

وعلى الرئيس و"فتح"، أن يرفعا سقف البرنامج السياسي، فلا يعقل أن تكون شروط "الرباعية" كما هي جزء من برنامج الحكومة القادمة من دون إلزام إسرائيل بأي شيء بالمقابل، حتى بالاعتراف بدولة فلسطينية ضمن حدود العام ١٩٦٧، وبالاتفاقات الموقعة التي تجاوزتها إسرائيل، ووقف العدوان العسكري والتوسع الاستيطاني (الذي يعتبر شكلاً من أشكال العنف).

إن الغائب عن خطابي الرئيس ورئيس الحكومة إدراك المتغيرات الحاصلة في السياسة الدولية، والمتغيرات التي يمكن أن تحصل بعد الهزائم الأميركية والإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط برمتها، وبعد تقرير لجنة بيكر–هاملتون، وبعد الاعتراف الذي أدلى به الرئيس جورج بوش بأن أميركا لا تربح الحرب في العراق وعليها تغيير سياستها هناك.

ويبدأ إدراك هذه المتغيرات بإدراك أهمية بلورة سياسة فلسطينية جديدة ترتكز على الوحدة الوطنية على أساس برنامج وطني واقعي قادر على الاستفادة من الفرصة التاريخية التي تلوح بالأفق، وتشير إلى إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة حقاً، وذات سيادة، وعاصمتها القدس، وحل مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً وفقاً لقرار ١٩٤.

→

غير دستورية"، باعتبار أنها لم ترد في القانون الأساسي نصاً.

وقال رئيس المجلس التشريعي عزيز الدويك ونواب آخرون من حركة "حماس"، خلال محاكمتهم في محكمة "عوفر" العسكرية، الأسبوع الماضي، "إن الدعوة لانتخابات مبكرة هي أعيب العيب، كونه لا تجوز الدعوة لانتخابات مبكرة والنواب المنتخبون يخضعون للاعتقال".

وأعلن الرئيس خلال لقائه رئيس الوزراء النرويجي في رام الله، الأربعاء الماضي، أن بإمكان أي معترض على هذه الدعوة التوجه للقضاء.

في المقابل، قال نائب من "حماس"، فضل عدم نشر اسمه، "القضاء بات الآن في يد الرئيس أبو مازن، فأي قضاء سيحكم لصالحنا؟".

وفي رده على سؤال، عما إذا كان القصد من إعلان قرار المحكمة العليا عن إلغاء قرارات المجلس التشريعي الحالي، هو تثبيت حق الرئيس عباس بتعيين رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية لقطع الطريق على حركة "حماس" عند تقديمها لأي طعن بقرار الانتخابات المبكرة، قال المحامي علي مهنا، الذي تولى الدفاع عن كتلة "فتح" البرلمانية في المحكمة العليا، "هذا غير صحيح، وأصلاً الرئيس أبو مازن لم يصدر مرسوماً رئاسياً لغاية الآن بتحديد موعد الانتخابات المبكرة، ولا يمكن تقديم أي طعونات ضد القرار إلا بعد صدور المرسوم الرئاسي".

وتشير مطالبة الرئيس عباس بتواجد مراقبين دوليين في الأراضي الفلسطينية للمراقبة على الانتخابات المبكرة التي دعا إليها، إلى جدية التوجه لديه لإجراء هذه الانتخابات.

وفي حال أصدر الرئيس المرسوم الرئاسي بهذا الخصوص، فإن لجنة الانتخابات المركزية تحتاج إلى ١١٠ أيام لتحديث السجل الانتخابي، حسب ما أعلن رئيس اللجنة حنا ناصر، عقب لقاء مع الرئيس الأسبوع الماضي.

ومما قد يعطل إجراء الانتخابات في هذه المدة أيضاً، ما بادرت إليه مجموعة من النواب، من خارج كتلتي "فتح" و"حماس"، فيما يتعلق بإعداد مشروع قانون معدل لقانون الانتخابات يجعل الانتخابات "نسبية" بالكامل.

وهذا التعديل يحتاج إلى توافق برلماني أولاً، إضافة إلى حياة برلمانية عادية، وهو ما لا يتوفر لغاية الآن، الأمر الذي يشير إلى مدة طويلة لا تزال تفصلنا عن هذه الانتخابات.

واعتبر النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة، أن دعوة الرئيس لإجراء انتخابات مبكرة "ليس من ورائها سوى الضغط على الأطراف من أجل التسريع في إنجاز حكومة وحدة وطنية".

وعلى الرغم من ذلك، فإن دعوة الرئيس لم تحدث أي تقدم في الدعوات التي ما زالت تطلق لاستئناف الحوار الداخلي لتشكيل الحكومة، بل على العكس فقد أوجدت الدعوة اصطفافاً بين الفصائل الفلسطينية في الخارج لمعارضتها.

ولا يفوت الرئيس عباس فرصة إلا ويؤكد خلالها أن دعوته لإجراء الانتخابات المبكرة لم تأت إلا بعد ستة أشهر من الحوارات السلبية والعقيمة، وأنه أبقى الباب مفتوحاً لاستئناف الحوار.